بعد سلسلة لقاءات في بغداد لتشكيل تكتل جديد

طالباني: قطعنا اشواطاً طويلة واتفقنا على جملة من النقاط

بارزاني: المشاورات اسفرت عن اتخاذ خطوات جادة

جلال طالباني

مسعود بارزاني

بغداد - المحافظات/ المدى

اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ان الاجتماعات بين الاحزاب السياسية مستمرة من اجل تشكيل كتلة سياسية جديدة، في الوقت الذي قال فيه رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ان خطوات جادة تم اتخاذها في اللقاءات ببغداد للوصول إلى اتفاق بين الاطراف الملتزمة بعراق فيدرالي ديمقراطي.

وقال طالباني في مؤتمر صحفي بمطار السليمانية الخميس الماضي ان الاجتماعات مستمرة بين الأحزاب السياسية من أجل تشكيل كتلة جديدة، وهذه الإجتماعات قطعت اشواطاً كبيرة واتفقنا على جملة من النقاط سوف تصبح برنامج عمل سياسي. وأضاف طالباني؛ في آخر اجتماع شاركت فيه مع نوري المالكي رئيس الوزراء ومسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان وسماحة السيد الحكيم وعادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية، اتخذنا قرارت عديدة واتفقنا على ان تستمر الاجتماعات للوصول الى صيغة مشتركة.

وفي معرض رده عن سؤال حول مشاركة قوات البيشمركة في حفظ الأمن في بغداد، قال رئيس الجمهورية: البيشمركة اصبحت قوة نظامية مقررة والحكومة تعترف بها باعتبارها قوة حرس الإقليم وممكن للحكومة العراقية الاستفادة منها قوات حرس اينما وجدت الحاجة الى ذلك.

وأضاف، الناس في بغداد وفي المدن الاخرى يرحبون بقوات البيشمركة لحمايتهم لأنهم يعرفون ان قوات البيشمركة قوة محايدة وقوة معادية للإرهاب والنزعة الطائفية.

وحول توصيات "بيكر- هاملتون"أكد: ان هذه التوصيات لن يؤخذ بها ولن تطبق وهي قدمت الى الحكومة الأمريكية ولم تقبلها كلها، والتقرير المذكور انتقد من جهات عديدة في الإدراة الأمريكية وهو يتجه نحو الإهمال.

وفيما يتعلق بمؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد مؤخراً في بغداد، قال الرئيس طالباني: كان خطوة هامة على طريق المصالحة الوطنية وقد تم بحث العديد من القضايا وشكلت لجان قدمت توصيات للحكومة وسينفذ ما يمكن من تلك التوصيات.

وبشأن دعوة البعثيين والجماعات المسلحة الى المؤتمر قال: لدي رأي خاص في هذا الشأن وانا اعتقد ان البعث في العراق بعثان "بعث قطر العراق"كان أحد الأحزاب المعارضة ناضل معنا في بداية الثورة وهذا الحزب وطني تقدمي معادي للدكتاتورية وله الحق في التمتع بالحرية والديمقراطية شأن الاحزاب العراقية الاخرى، أما الحزب العفلقي الصدامي فهو محروم حسب الدستور من ممارسة الحقوق السياسية ولا يجوز لقادة هذا الحزب ممارسة الحياة السياسية، ومن لم يرتكب جرائم له الحق في ممارسة جميع حقوقه وان يبقى في وظيفته وان يكون له حق التقاعد والعيش الكريم. واضاف: هناك نقطة يجب ان نعرفها جميعاً ان الحكومة لم تعتقل شخصا واحداً بتهمة الانتماء الى حزب البعث.

من جانب آخر اصدرت رئاسة اقليم كردستان بياناً عن زيارة رئيس الإقليم مسعود بارزاني إلى بغداد.

وقال البيان أن الهدف من الزيارة هو التشاور مع جميع الأطراف والشخصيات السياسية لبناء قاعدة سياسية و شعبية رصينة للحكومة ودراسة السبل الكفيلة التي تساعد في السيطرة على الوضع الأمني المنفلت في بغداد وبعض المناطق الأخرى من العراق. كما هدفت الزيارة إلى التأكيد على التزام الجانب الكردستاني بالعملية السياسية في العراق، ودفع عجلتها مع الآخرين إلى الأمام. مؤكداً إن التواجد الكردي المستمر في بغداد يؤكد على ان الأكراد والقيادة الكردستانية جزء من الحل، و طروحاتهم هي في سبيل خدمة أهل العراق وكردستان.

واشار البيان الى انه في إطار زيارة بارزاني إلى بغداد تم عقد العديد من الاجتماعات مع رئيس الجمهورية جلال طالبانى ورئيس الوزراء نورى المالكي والعديد من الوزراء، لغرض التأكيد على دعم الحكومة الفدرالية و معالجة العقبات الأمنية والإدارية التي تواجهها. وكانت هناك لقاءات وجلسات للحوار مع قادة الأحزاب السياسية لأجل بلورة فكرة تأسيس او بناء جبهة تظم الأطراف المعتدلة و المؤمنة بالدستور والديمقراطية و الدولة الفيدرالية في العراق، لتواجه جبهة الإرهاب و الدمار والعنف الطائفي، جبهة العمل من أجل بناء دولة القانون مقابل الذين يزرعون الفوضى ويتمردون على العدالة.

واكد البيان انه بالرغم من عدم الوصول إلى أتفاق نهائي لإعلان هذه "الجبهة "إلا أنه تم اتخاذ خطوات جادة في هذا المسار وهناك توافق على استمرارية الاجتماعات بنفس النهج للوصول الى الاتفاق بين الأطراف الجادة).

وتستمر الاجتماعات في الجانب الآخر بمدينة النجف بين كبار الشخصيات السياسية مع السيد علي السيستاني لبحث مستقبل الأئتلاف بالحكومة، وقال عضو الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي ان مثل هذه الاجتماعات امر دوري وليس بجديد، لكنه أكد ان الاسبوع الحالي سيشهد "ثماراً طيبة"لهذه الجهود وان هناك تقدماً كبيراً تشهده هذه الحوارات وان المؤشرات والمعطيات تدلل على هذا.

وكان رئيس اقليم كردستان قد رفض مقررات تقرير بيكر - هاملتون باعتبارها وسيلة لحل المشاكل والازمة في العراق، واكد بارزاني في بيان لرئاسة الاقليم ان توصيات التقرير بعيدة عن الواقع العراقي نصب في مصلحة الآخرين ودول اقليمية واضاف أنه وخلال لقاءاته العديدة مع السفير الاميركي والدبلوماسيين الغربيين قال: في حالة تطبيق التوصيات فان ذلك يؤدي إلى نتائج تضر المصالح الامريكية والغربية اضافة إلى مصالح العراقيين بصورة عامة والاكراد بصورة خاصة.

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد سمحت الخميس الماضي للمواطنين البريطانيين بالسفر إلى مدن اقليم كردستان فقط في الوقت الذي حذرت فيها مواطنيها من السفر إلى باقي المدن العراقية بسبب تدهور الاوضاع الامنية فيها.

إلى ذلك عقد مجلس وزراء اقليم كردستان يوم الخميس الماضي اجتماعا، برئاسة نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة الاقليم، بهدف الاستماع الى نتائج زيارة وفد حكومة الاقليم الى بغداد، الزيارة التي استهدفت بالأساس وضع حلول جذرية وواقعية لمسائل عالقة بين الاقليم والحكومة المركزية.

وتطرق بارزاني الى النقاط الرئيسة للاجتماعات التي عقدها وفد حكومة الاقليم مع المسؤولين في حكومة المالكي، أهمها موضوع تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، وكذلك مسألة تثبيت تخصيصات ميزانية اقليم كردستان، واعادة المبالغ المتبقية لميزانية الاقليم لعام ٢٠٠٦، وقانون استخراج النفط، والبيشمركة، وأزمة الوقود، مع الجهات المعنية في الحكومة المركزية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء في حديثه، فيما يتعلق بمسألة المادة ١٤٠، ان الوفد قد اجتمع مع رئيس الحكومة المركزية، ووزير العدل رئيس اللجنة التنفيذية للمادة المذكورة، والنتائج كانت مرضية للطرفين، فيما يتعلق بتشكيل اللجنة وآلية أعمالها لتنفيذ تفاصيل المادة.

وتطرق الى اعادة مبلغ ٣٦٤ مليون دولار المتبقي من ميزانية العام المنصرم بذمة الحكومة المركزية، ومن المقرر أن يعاد ذلك المبلغ على ثلاث مراحل.وفيما يتعلق بميزانية الاقليم، قال: تم تثبيت النسبة ١٧٪ من ميزانية العراق لاقليم كردستان، وقررت حكومة المالكي مناقشة ميزانية اقليم كردستان في مجلس الوزراء، ثم عرض القرار على المجلس الوطني العراقي، بهدف تثبيتها.ومن جانب آخر، تحدث بارزاني عن قانون النفط واصرار حكومة اقليم كردستان، على حقها في ابرام العقود للمشاريع النفطية، وتوزيع مواردها بشكل عادل.

وفيما يتعلق بموضوع قوات البيشمركة، أعلن عن تأكيد الوفد واصراره على تخصيص نسبة عادلة في الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع، مؤكدا الاستمرار في الاجتماعات.

كما دان المجتمعون في المجلس تقرير بيكر- هاملتون حيث وصفوه بغير الواقعي، الذي يقوض ارادة شعب كردستان والعراق، ويسيء الى المكاسب السياسية الديمقراطية، المتمثلة بالانتخابات العراقية العامة الحرة، والدستور الدائم، مشيرين الى أن التقرير، كتب بعقلية فات عليها الدهر، وتم صياغته على ضوء مصالح وآراء بعض الجهات وأشخاص غافلون عن واقع العراق وكردستان.

اجرى مشاورات مع القادة العراقيين والامريكيين

غيتس من بغداد: جميع الخيارات مطروحة.. ونجاح الشراكة لن يتحقق دون امن الشعب العراقي

بغداد - المدى/ وكالات

قال رئيس الوزراء نوري المالكي أن غالبية الأعمال الإرهابية التي تحصل في العراق تنطلق من دوافع سياسية وأن الصداميين وحلفاءهم من التكفيريين يراهنون على عدم الإستقرار الأمني في البلاد وذلك في محاولة يائسة لإعادة عجلة التأريخ إلى الوراء.

جاء ذلك خلال إستقباله وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في بغداد الذي نقل له تأكيد دعم الرئيس الأميركي جورج بوش لحكومة الوحدة الوطنية وكذلك دعم الولايات المتحدة لماورد في خطاب المالكي في مؤتمر القوى السياسية للمصالحة الوطنية الذي اختتم أعماله في بغداد مؤخراً بشأن عزم الحكومة على ملاحقة الخارجين عن القانون.وقال المالكي ان القوات العراقية وبالتعاون مع القوات متعددة الجنسية قد أكملت وضع اللمسات الأخيرة لخطة أمن بغداد التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة وفق رؤية جديدة.

من جهة اخرى التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني وزير الدفاع الامريكي غيتس وتبادل معه وجهات النظر حول الوضع السياسي والامني في العراق وذلك خلال لقاء خاص ضم الجانبين في مقر السفارة الامريكية في بغداد وطرح الرئيس خلال اللقاء اراءه وافكاره حول امن بغداد وسبل تطوير الخطط الامنية بهذا الشأن . وفي المقابلة اشاد وزير الدفاع الامريكي بالافكار التي طرحها رئيس الجمهورية خلال الاجتماع ووعد ان ياخذها بعين الاعتبار عند تقييمه للوضع في العراق . يذكر ان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس شارك في إجتماع اللجنة الأمنية المشتركة بين البلدين.

وقالت تقارير صحفية ان الجنود الأمريكيين في العراق طلبوا الخميس الماضي من وزير دفاعهم الجديد روبرت غيتس إرسال تعزيزات عسكرية رغم ان جنرالات عبروا عن قلقهم من أن تؤدي زيادة القوات الى تأخير تسلم العراقيين للمسؤولية الامنية.

من جهة اخرى يتوقع أن يعلن الرئيس الامريكي جورج بوش عن استراتيجية جديدة في كانون الثاني لحرب العراق . ونقل عن بوش قوله " ان أحد الخيارات التي يدرسها يتمثل في زيادة لفترة قصيرة في مستويات القوات الامريكية هناك لكنه أوضح أنه لم يبت في الامر بعد.

هذا ويجري غيتس الذي لم يمر أسبوع على توليه منصبه خلفا لدونالد رامسفيلد مشاورات على نطاق واسع بشأن كيفية التحرك في العراق. وبعد الاجتماع مع قادة عسكريين أمريكيين ولقائه رئيس الوزراء نوري المالكي التقى غيتس وزير الدفاع عبد القادر محمد جاسم. وأكد غيتس خلال مؤتمر صحفي مساندة واشنطن للحكومة العراقية لكنه أضاف أن المحادثات مع نظيره لم تركز على عدد القوات.

واضاف "لم تتم مناقشة أعداد جنود اضافية. انصب التركيز بشكل أساسي على النهج في المجمل بما في ذلك احتمال تقديم مساعدة اضافية."

واكد " ان نجاح شراكتنا لن يتحقق دون أمن الشعب العراقي وفي هذا الصدد ناقشنا مجموعة متنوعة من الخيارات وكما قلنا أمس جميع الخيارات مطروحة على المائدة."

وعن بقاء القوات الامريكية في المنطقة قال وزير الدفاع الامريكي الجديد روبرت غيتس في تصريحات صحفية الجمعة ان تعزيز الوجود الامريكي البحري في الخليج يهدف الى توجيه رسالة تفيد ان "وجود الولايات المتحدة طويل الامد في هذه المنطقة من العالم".

واكد الوزير خلال لقائه مع جنود اميركيين في بغداد عن قلقه ازاء الدور السلبي الذي تلعبه سوريا وايران خصوصا في العراق وقال ان جيران هذا البلد يجب ان "يفهموا جيدا اننا سنبقى طويلا في الخليج العربي ".

واضاف غيتس للصحافيين حيث يواصل زيارته للعراق "نحن موجودون هنا منذ فترة طويلة وسنبقى لفترة طويلة وعلى الجميع ان يتذكروا ذلك، اصدقاؤنا والذين يمكن ان يعتبروا انفسهم خصومنا".

واشار غيتس الى اهمية فهم السياق الاقليمي الذي يجري فيه الصراع في العراق. واضاف "يجب ان نتاكد تماما من ان الجيران يفهمون اننا سنبقى هنا طويلا، وهنا اعني بها الخليج العربي ".

يذكر ان الوزير غيتس تناول الافطار مع جنود أمريكيين للاستماع الى وجهات نظرهم.حيث قال الجندي جيسون جلين لغيتس اثناء تناول الافطار في معسكر كامب فيكتوري "سيدي... أعتقد أننا يجب أن نستمر فيما نفعله.

"أعتقد أننا بحاجة لمزيد من القوات هنا. مع زيادة التواجد على الارض فان المزيد من الجنود قد يكبحون (المقاتلين) لفترة تكفي لتدريب الجيش العراقي."

وكرر آخرون جلسوا مع غيتس للحديث عن الحرب نفس اراء الجندي".

ولم يقل أي من الجنود انه ينبغي سحب القوات الامريكية كما لم يقل أي منهم ان عدد الجنود الحالي كاف.

وقال مسؤول أمريكي كبير في بغداد ان القادة العسكريين الامريكيين يخشون من أن تؤدي زيادة عدد القوات الى ان يشعر العراقيون بأنهم تحت ضغط أقل لتولي المسؤولية الامنية.

وقال المسؤول الامريكي الرفيع "العراقيون أذكياء. انهم يرون ما نفعله واذا زدنا (عدد الجنود) فسيتراجعون."

ولكن قبل هذا اللقاء، توجه غيتس الى مدينة بلد للاستماع الى تقارير عن قوات العمليات الخاصة من احد كبار الجنرالات. و قال الجنرال جورج كيسي قائد القوات الامريكية في العراق انه لا يعارض فكرة زيادة القوات في العراق. لكنه اضاف انه اذا تم ارسال قوات اضافية فيجب ان تندرج مهمتهم في اطار اهداف استراتيجية اوسع.

وحذر القادة العسكريون الامريكيون من انه في حال ارسال مزيد من القوات فانها لا ينبغي ان تبقى طويلا في العراق. كما انها ستؤثر في القوات البرية الامريكية التي يكفي عددها بالكاد لاداء المهام الموكلة اليها.

لكن جنودا من ثلاث فرق يمثلون تخصصات عسكرية عديدة مؤيدين لزيادة عدد القوات.

واكد غيتس انه لم يفاجأ لان الجنود يريدون تعزيزات. وأضاف "لا بد من أن نضع في اعتبارنا أراء الحكومة العراقية واراء قيادتنا وأراء قيادة جيشنا."

وتكتسب مهمة تدريب وبناء قوات الامن العراقية اهمية خاصة للآمال الامريكية والعراقية لنقل المسؤولية الامنية للسلطات العراقية بما يسمح بسحب القوات الامريكية.

واكد وزير الدفاع لجنوده ان جهودا كبيرة يجب ان تبذل في اعادة البناء، مشددا على ضرورة ايجاد وظائف للشباب العراقي وانعاش الاقتصاد.

وقال جيسون غلين من اللواء الثاني في فرقة المشاة الاولى "اعتقد انه يتعين علينا فقط الاستمرار في ما نفعله".

واضاف "اعتقد اننا بالفعل بحاجة الى مزيد من القوات، فمع تواجد اكبر على الارض ومزيد من القوات يمكننا ان نساعدهم لفترة كافية حتى يتسنى تدريب الجيش العراقي".

وقال الجندي كاساندرا والاس "اعتقد اننا بحاجة الى مزيد من القوات هنا فهذا سيسمح بدمج عدد اكبر من الجنود العراقيين في الدوريات".

وقال جنود لغيتس ان قوات الامن العراقية في تحسن لكن الكثيرين منهم لا يحضرون للعمل. كما تحدثوا عن التحدي الذي يمثله تدريب العراقيين .

من جانب اخر كشف تنحي اكبر مسؤول عسكري اميركي في الشرق الاوسط الجنرال جون ابي زيد عن منصبه مطلع ٢٠٠٧، عن تصميم ادارة جورج بوش على اجراء تغييرالاستراتيجية في العراق بتغيير في المسؤولين.

وقال ابي زيد مسؤول القيادة الوسطى الاميركية للصحفيين في العراق حيث كان في هذا الموقع لا يمكن ان يكون قراره بشكل مطلق، لكن اعتقد ان الوقت مناسب ولا علاقة لذلك باي احساس بعدم الرضى"، ملمحا بذلك الى انه دفع الى التخلي عن المنصب.

واعرب السناتور الديموقراطي بيل نلسون الذي قام اخيرا بزيارة الى الشرق الاوسط، عن اسفه لتنحي ابي زيد "وعلى الاخص ازاء الرهانات الحالية الخطيرة جدا".

واضاف ان ابي زيد "كان نزيها" و"يمكن الوثوق برأيه".

وكان الجنرال ابي زيد البالغ من العمر ٥٥ عاما تسلم القيادة الاميركية الوسطى في تموز ٢٠٠٣ بعد اشهر قليلة من الاطاحة بصدام .

رافق وزير الدفاع الاميركي الجديد روبرت غيتس "انوي التقاعد في ربيع ٢٠٠٧". ويأتي هذا الاعلان بعد ايام من مغادرة وزير الدفاع دونالد رامسفلد منصبه حيث امضى سنوات على رأس البنتاغون كان اداؤه خلالها موضع جدل. وتحدثت وسائل الاعلام الاميركية في الايام الاخيرة عن تغيير مسؤولين في القيادة العسكرية بالتزامن مع الاستراتيجية الجديدة التي يتوقع ان يعلنها الرئيس جورج بوش في كانون الثاني.

وذكرت التقارير الصحفية ان من بين هؤلاء المسؤولين جون ابي زيد ورئيس الاركان المشتركة للقوات الاميركية والجنرال بيتر بايس.

واضاف ابي زيد "ان اي قرار يتخذه اي وقال المتحدث العسكري الكابتن غاري اراسين ان رامسفلد طلب منه في ربيع ٢٠٠٦ البقاء في منصبه حتى مطلع ٢٠٠٧ . وصدر اعلان تنحي ابي زيد في وقت يطرح البيت الابيض مشروعا يقضي بارسال تعزيزات تتراوح بين ١٥ - ٣٠ الف عنصر الى العراق لفترة تقل عن ثمانية اشهر، وهو مشروع يعارضه بحسب صحيفة واشنطن بوست كبار القادة العسكريين الاميركيين الذين يعتبرون بصورة خاصة ان مهمة هذه التعزيزات غير محددة بشكل واضح.

وقال ابي زيد الاربعاء الماضي "لا اعارض بالضرورة هذه الفكرة لكنني اتمنى في حال ارسلنا مزيدا من القوات الاميركية الى هنا (العراق) ان تساعدنا على تحقيق اهدافنا الاستراتيجية".

وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس في مؤتمر صحفي مع وزير الدفاع العراقي عبد القادر العبيدي.. بغداد

في محكمة الانفال

الادعاء يعرض وثيقة تأمر الجيش بالتنسيق مع تركيا.. وانقرة تنفي

بغداد - انقرة / المدى والوكالات

اثارت احدى المذكرات الصادرة من رئاسة اركان الجيش (سابقا) والموجهة إلى الفرقتين الاولى والخامسة جدلاً واسعاً في محكمة (الانفال) التي يمثل امامها صدام وستة من اعوانه على خلفية تهم تتعلق بقتل اكثر من ١٨٢ / الف مواطن كردي / خلال الحملات التي اطلق عليها (الانفال) عام ١٩٨٨،

وتأمر المذكرة التي عرضها رئيس هيئة الادعاء العام منقذ آل فرعون قوات الفرقتين الاولى والخامسة بالقيام بهجمات عنيفة قبل بدء حملة الانفال بهدف اثارة الذعر بين سكان المناطق المشمولة بحملات الانفال.

وتقول المذكرة التي عرضها ال فرعون والموقعة باسم رئيس الاركان العراقي انذاك نزار عبد الكريم فيصل "لا بد ان يكون هناك تدمير كامل في المنطقة الشمالية".

وامرت المذكرة كذلك الضباط العراقيين بـ "التعاون مع الجانب التركي طبقا لبروتوكول التعاون المبرم معهم لمطاردة كل اللاجئين"إلى تركيا.

واثناء الجلسة الثالثة والثلاثين منذ بدء المحاكمة في ٢١ آب الماضي، قاطع المتهم حسين رشيد التكريتي معاون قائد العمليات في الجيش العراقي في عهد صدام الادعاء غاضبا رافضا تحميله مسؤولية استخدام "ذخائر خاصة".

وقال "كنت معاونا لقائد العمليات ومعاون القائد غير مسؤول في اي جيش". واشار الى احدى المذكرات وسأل الادعاء "هل وقعت عليها".

واضاف "هل اسمي عليها اذا كان اسمي عليها فانني ساوقع قرار اعدامي بنفسي. إنني لا اخشى الا الله اذا كان الله كتب عليّ الموت فساموت".

وحاول القاضي العريبي تهدئته وقال له "انت رجل عجوز ونريدك ان تهدأ اذا كنت تريد ان تنفي شيئا فعليك ان تقول ذلك بهدوء".

ولكن المدعي العام رفض هذا الدفاع وواصل مرافعته قائلا "هذه اول مرة في التاريخ نرى فيها جيش دولة يستخدم اسلحة كيماوية ضد ابناء شعبه".

وتابع "انه معاون للقائد نعم ولكن الاتهامات ليست فقط باستخدام الاسلحة الكيماوية وانما هناك المقابر الجماعية وتدمير القرى وقتل المدنيين".

وتحدث المتهم سطان هاشم قائد حملة الانفال الذي كان وزيرا للدفاع في عهد صدام مدافعا عن نفسه.

قائلاً "لم استخدم اسلحة خاصة"وطلب من المحكمة ان تتذكر ان حملة الانفال وقعت اثناء الحرب العراقية-الايرانية عندما كان "العدو"يحتل اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية وكان يسانده "المخربون".

وتابع "ضعوا انفسكم مكاني، كان لدي هذا الامر وكنا في حرب، ماذا كانت الخيارات المتاحة امامي لتنفيذ الاوامر ام مواجهة محاكمة عسكرية".

غير ان الادعاء رفض تاكيداته بان المدنيين نقلوا من مناطق القتال الى منازل في مدينة كركوك.وتساءل "من اين جاءت الجثث التي وجدت في المقابر الجماعية".

من جهتها نفت تركيا ان تكون قدمت اي دعم للقوات العراقية خلال حملتها في ١٩٨٨ ضد الاكراد في شمال العراق، كما صرح دبلوماسي تركي الخميس ردا على تقديم وثائق اثناء محاكمة صدام تعود لتلك الفترة وتشير الى "تعاون"تركيا في الحملة المسماة بالانفال.

وقال الدبلوماسي الذي طلب عدم كشف هويته "لا علاقة لذلك مع الوقائع". واضاف "الامر يتعلق باتصال داخلي بين العراقيين لا شأن لنا به".

واشار الدبلوماسي الى ان "المجتمع الدولي يتذكر جيدا المساعدة التي قدمتها تركيا لاكراد العراق".

وكان يشير الى الفترة التي تلت حرب الخليج في ١٩٩١ عندما لجأ نحو ٥٠٠ الف كردي عراقي فروا من هجوم الجيش العراقي، الى تركيا.

وسمحت تركيا ايضا بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ للطائرات الاميركية والبريطانية باستخدام قاعدة انجرليك لفرض احترام منطقة الحظر الجوي التي كانت مفروضة في شمال العراق بهدف حماية الاكراد.

وكانت وثيقة يعود تاريخها لحملة الانفال ضد الاكراد وتطلب من الضباط العراقيين "التعاون مع الجانب التركي بحسب بنود بروتوكول تعاون ينص على رد كل اللاجئين الاكراد"، قدمت الخميس للمحكمة العراقية المكلفة بمحاكمة صدام.